



نص الخطاب الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس

إلى الأمة بمناسبة عيد العرش

طنجة الخميس 30 يوليوز 2009

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعلنا من المغرب أرضاً مباركة وبلاداً عظيمة

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى العاشرة لاعتلائنا العرش وهي مناسبة جديرة بأن نجعل منها لحظة قوية للموقف الموضوعي على أحوال الأمة، واستشراف مستقبلها .

ومن هذا المنطلق، أشاء صرح الاقتناع بأن المغرب قد قطع أشواطاً كبيراً، في البناء الديمقراطي التنموي، شكلت منعصفاً هاماً في تاريخه. وبروح المسؤولية، أصراراً على أن ما اعترض هذا المسار من عوائق واختلالات، يتطلب الانكباب الجاد على إزالتها وتصحيحها لاستكمال بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتنمية وتأهيل بلادنا، لرفع تحديات سياق عالمي، مشحون بشتى الإكراهات والتحديات .

سبيلنا إلى ذلك، الإسراع بوتيرة الأوراش الإنمائية وتعزيزها بإصلاحات جديدة، وتبديرها بالحكمة الجيدة .

ومهما كان الصريق شاقاً وصعباً، فإنه لن يزيدنا إلا إصراراً على المضي قدماً ببلادنا على درب التقدم. عمادنا في ذلك ثوابت وحصنية راسخة، لم نفتأ نتعهد بها بالتجديد .

وفي صدارتها وحدة الإسلام السني المالكي الذي نتقلده، كأمر للمؤمنين، أمانة تحديث صرحه المؤسسي وفضائه العلمي. غايتنا تحصين اعتداله وتسامحه من التصرف والانفلاق، وترسيخ تعاليم عقيدتنا السمحة مع مختلف الديانات والثقافات .

وبنفس العزم، نحرص على توكيد وحدة الهوية المغربية، جاعلين من إعادة الاعتبار لروافدها المتعددة، مصدر غنى وقوة لوحدةنا الوطنية. كما عززنا الإجماع الوطني، حول صيانة الوحدة الترابية باقتراح مبادرة الحكم الذاتي، بعمقها الديمقراطي، وأفقها المغاربي .



وباعتبار الملكية قلب الرخى للثوابت الوصنية، فقد أضفنا عليها لصابع الموالصنة . وذلك بترسرخ دولة الحق والقانون، وديمقراطية المشاركة، وانتهاج الحكامة الجيدة، وسياسة القرب، وكذا بإنصاف المرأة والفئات والجهات المحرومة.

كما كرسنا جواهرها كملكية ملتخمة بكل مكونات الأمة، متسامية عن النزعات والفئات، ملتزمة بالنهوض بالمسؤولية الريادية والقيادية للعرش في الائتمان على القضايا العليا للموطن والموالصين والانتصار للتقدم.

وتجسيدا لهذا التوجه، عملنا على أن يكون الموالصن هو الفاعل والمحرك والغاية من كل مبادرتنا ومشاريعنا الإصلاحية والتنموية. ومن ثم، كان الهلاقنا للمبادرة الوصنية للتنمية البشرية. ولن ارتياحنا لتتائجها الأولى، لا يعادله إلا عزمنا على التصدي لما قد يعترضها من صعوبات وعوائق.

لذا، قررنا إعطاء دفعة جديدة وقوية لهذا الورش الدائم، انطلاقا من توجيهاتنا التالية :

أولاً : توخي المزيج من النجاعة والمكتسبات. ولأجل ذلك، ندعو كافة الفاعلين عند إعداد مشاريعها إلى مراعاة نوعيتها واستمراريتها، والتقاءها مع مختلف البرامج القطاعية، ومخططات التنمية الجماعية.

ثانياً : ضرورة إخضاع مشاريعها للتقييم والمراقبة، والأخذ بتوصيات المرصد الوصني لهذه المبادرة.

ثالثاً : التركيز على المشاريع الصغرى الموفرة لفرص الشغل وللدخل القار، لا سيما في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة.

شعبي العزيز

إن منظورنا المتكامل للتنمية الشاملة، يقوم على تلازم رفع معدلات النمو، مع التوزيع العادل لثماره. وعلى جعل التماسك الاجتماعي، الغاية المثلى للتنمية البشرية والنجاعة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، عملنا على تزويد المغرب بالبنية التحتية اللازمة لتقدمه وإهلاق مشاريع هيكالية كبرى.



وانتهاج استراتيجيات لمرمحة، للقطاعات التي تشكل الركائز الأساسية والمستقبلية لاقتصادنا، كالسياحة والصناعة والسكن والمطاقة والموارد المائية، وكذا القطاع الحيوي للفلاحة، بإطلاق مخطط المغرب الأخضر.

واننا لنجدد حمدنا لله تعالى، على ما جاد به علينا، من موسم فلاحى جيد، خفف من وطأة الكرفية الاقتصادية الصعبة على بلادنا، وخاصة العالم القروي.

وبفضل صواب اختيارنا، ونجاعة برنامجنا الإصلاحية، وترسيخنا للتضامن الاجتماعى والمجالى، استطاعت بلادنا أن تواجه، نسبيا، التدهورات الاقتصادية والاجتماعية، لأزمة مالية عالمية عصبية.

بيد أن ذلك لا ينبغي أن يحجب عنا ما أبانت عنه هذه الأزمة غير المسبوقة، من اختلالات هيكلية، ومن مضاعفة حدة بعضها. لذا، نرعو إلى تعبئة جماعية لكل السلطات والفعاليات، من أجل تقويمها، بما تقتضيه الكرفيات الصعبة، من إرادة قوية، ومن ابتكار للحلول الشجاعة. بعيدا عن كل أشكال السلبية والانتكارية، والتدابير الترفيعية.

وفي هذا الصدد، نحث الحكومة على مضاعفة جهودها، ببلورة مخططات وقائية وامتياكية ومقدمة، للتحفيز الاقتصادى، وتوفير الحماية الاجتماعية .

وبقدر ما نحن مؤتمنون على مقدساتنا الدينية والوطنية، فإننا حريصون على التزام الجميع بثوابت اقتصادية واجتماعية، تعد من صميم الحكامة التنموية الجيدة، التي يتعين التثبيت بها، فى جميع الأحوال، ولا سيما فى مواجهة الكرفيات الدقيقة.

فعلى الصعيد الاقتصادى، يجب التحلى باليقظة الدائمة فى مواجهة التقلبات الاقتصادية الدولية، والحزم فى الحفاظ على التوازنات الأساسية، باعتبارها ثمرة إصلاحات هيكلية، ومجهودا جماعيا لكافة مكونات الأمة، لا يجوز التفريط فيها، مهما كانت الإكراهات.

كما ينبغي انتهاج أنجع السبل، الكفيلة بضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحكام التنسيق، والأخذ بالتقييم المستمر للسياسات العمومية، وذلك فى تفاعل مع التحولات الدولية، وانفتاح إيجابى على العولمة .



فالأزمة، مهما كان حجمها، لا ينبغي أن تكون مدعاة للانكماش وإنما يتعين أن تشكل حافزاً على الاجتهاد، لأنها تحمل في كفياتها فرصاً يجب العمل على استثمارها. وذلك بمبادرات اقتصادية مفدامة، تتوخى تعزيز الموقع الاقتصادي الجهوي والعالمي للمغرب.

ولهذه الغاية، ندعو للتفاعل المجددي بين مختلف المخلصات، قصد الرفع من جودة وتنافسية المنتج المغربي، بما يكفل إنعاش الصادرات، وبما يقتضيه الأمر من حفاك على التوازنات المالية الخارجية، وما يستلزمه من العمل على استثمار رصيدنا في المبادلات التجارية، على أفضل وجه.

وتعزينا للمناخ الاقتصادي الملائم للاستثمار والتنمية، يتعين الالتزام بحسن تدبير الشأن العام، بما ينصوي عليه من تخليق وحماية للمال العام، من كل أشكال الهدر والتبذير، ومحاربة لكل الممارسات الريعية، والامتيازات اللامشروعة .

وإن المغرب، وهو يواجه، كسائر البلدان النامية، تحديات نمووية حاسمة وذات أسبقية، فإنه يستحضر ضرورة الحفاك على المتطلبات البيئية .

والتراماً منه بذلك، نؤكد وجوب انتهاج سياسة متدرجة وتأهيلية شاملة، اقتصاداً وتوعوية، ودعماً من الشركاء الجهويين والدوليين. وفي هذا الصدد، نوجه الحكومة إلى إعداد مشروع ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاك على مجالاتها ومحياتها ومواردها الطبيعية، ضمن تنمية مستدامة .

كما يتوخى صيانة معالمها الحضارية ومآثرها التاريخية، باعتبار البيئة رصيذاً مشتركاً للأمة، ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة.

وفي جميع الأحوال، يتعين على السلطات العمومية أن تأخذ بعين الاعتبار، في كفاش تحملات المشاريع الإنمائية، عنصر المحافظة على البيئة.

ويشكل الإصلاح القويم لنظام التربية والتعليم والتكوين، المسار الحاسم لرفع التحدي التنموي. فعلى الجميع أن يستشعر أن الأمر لا يتعلق بمجرد إصلاح قطاعات، وإنما بمعركة مصيرية لرفع هذا التحدي الحيوي. سبلنا إلى ذلك الارتقاء بالبحث والابتكار وتأهيل مواردنا البشرية، التي هي رصيذنا الأساسي لترسيخ تكافؤ الفرص، وبناء مجتمع واقتصاد المعرفة، وتوفير الشغل المنتج لشبابنا.



وموازاة المجال الاقتصادي، يعد الجانب الاجتماعي ركيزة أساسية، لما نقوده ونتابعه ميدانيا من أورشات تنمية في كافة ربوع المملكة. وفي هذا الإطار، نعتبر أن توحيد العدالة الاجتماعية يشكل قوام مذهبنا في الحكم .

ومن هنا ندعو الحكومة لتجسيد هذا التوجه الراسخ، وذلك بإعلاء الأسبقية للفئات والجهات الأشد خصاصة، في الاستفادة من السياسات الاجتماعية للدولة.

وهذا ما يقتضي تقويم السياسات المتبعة بكل آلياتها ومجالاتها. في التزام بمقومات الإنصاف والعقلنة والفعالية، وانتهاج الاجتهاد في ابتكار الحلول الخلاقة، بكل مسؤولية وإقدام، بعيدا عن أي نزوعات سياسية، أو توصيف شعبي .

وحرصا منا على بلوغ أهداف هذه السياسات الاجتماعية المتجددة، في مناخ سليم، فإننا ندعو لإقرار ميثاق اجتماعي جديد .

ولأجل ذلك، نؤكد ضرورة تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كإطار مؤسسي للحوار، وكقوة اقتراحية لبلورة هذا الميثاق، بما يخدم تنمية بلادنا، ويمكنها من مواصلة مسارها الإصلاحية، ويجعلها قادرة على مواجهة الصعوبات الصعبة، والحفاظ على ثقة شركائنا، وتعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات والكفاءات .

وتعزيز للتآزر الاجتماعي، بالتضامن المجالي، ندعو الحكومة لبلورة استراتيجية متجددة، تستهدف تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية، والنهوض بمؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والبيئية. وإنما لوائقون من انخراط جميع المغاربة، في بناء ما نتوخاه من إرساء نموذج مجتمعي متضامن ومتوازن، بروح المولحنة الملتزمة، والعمل الجاد، والثقة في النفس

وفي هذا الصدد، نؤكد التنويه بمواصينا في المهجر، لتشبهم الراسخ بولصهم الأم، في السراء والضراء .

فبالرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن تعلقهم القوي بتجديد العهد ببلدهم المغرب، يشهد إقبالا متزايدا، وصلة الرحم مع ذويهم، تعرف تواصل مستمر. وإنما لندعو الحكومة إلى مواصلة العناية بأحوالهم، داخل الوطن وخارجه.

شعبي العزيز،

إن الحكامة الجيدة، هي حجر الزاوية في البناء التنموي الديمقراطي وقد قطعت بلادنا، بالاقتراع المحلي الأخير، شوطها جديدا في ترسيخ الممارسة الديمقراطية العارضة، ولا سيما من خلال تعزيز التمثيلية النسوية في المجالس الجماعية.

بيد أن الأهم هو نجاح المغرب في رفع تحدي التنمية المحلية الجهوية. وهو ما يكفل رهينا بتوافر النخب المؤهلة. لذا، ندعو المنتخبين المحليين، إلى تحمل مسؤوليتهم، في الاستجابة للحاجيات اليومية الملحة للمواطنين، من خلال برامج واقعية.

وهو ما يتطلب القرب منهم، وحسن تدبير شؤونهم، وإيثار الصالح العام، وتضافر الجهود مع الفعاليات الإنتاجية والجموعية، والسلطات العمومية .

وذلك في نطاق من الالتزام التام، من قبل الجميع، بسيادة القانون، والحزم الدائم في ردع أي إخلال به .

وفي سياق تصميمنا على الارتقاء بالحكامة الترابية، قررنا فتح ورش إصلاحي أساسي، بإقامة جهوية متقدمة، نريدها نقلة نوعية في مسار الديمقراطية المحلية. ولهذه الغاية، ستتولى، قريبا، تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية. منتظرين منها أن تعرض على سامي نظرا، في غضون بضعة أشهر، تصور عاما، لنموذج مغربي لجهوية متقدمة. تنهضها مجالس ديمقراطية، بما يلزم من التوزيع المتناسق للاختصاصات، بين المركز والجهات .

كما ندعوها للتفكير العميق، في جعل أقاليمنا الجنوبية، نموذجا للجهوية المتقدمة، بما يعزز تدبيرها الديمقراطي لشؤونها المحلية، ويؤهلها لممارسة صلاحيات أوسع .

وبموازاة ذلك، نحث الحكومة على الإسراع بإعداد ميثاق للامركز الإداري. إذ لا جهوية ناجحة بدونها. وذلك بما يقتضيه الأمر، من تجاوز للعقليات المركزية المتحجرة .

وإننا لنعتبر الجهوية المتقدمة واللامركز الواسع، محكما حقيقيا للمضي قدما في إصلاح وتحديث هياكل الدولة.

وإدراكنا منا بأن الحكامة الجيدة لن تستقيم، إلا بالإصلاح العميق للقضاء، سنخاضه، قريبا، إن شاء الله، بخصوص الشروع في تفعيل هذا الإصلاح، بعد توصلنا بخلاصات الاستشارات الموسعة في هذا



الشان

شعبي العزيز

بنفس روح الحزم والعزم، عملنا على إعطاء دبلوماسيةنا دفعة قوية. جاعلين قولما الحزم في المبادئ، والواقعية في التوجه، والنجاعة في الآليات، والنتائج الملموسة.

وغايتها التجند للدفاع عن القضية المقدسة للوحدة الترابية للمملكة، وعن المصالح العليا لبلادنا، وتعزيز إشعاعها الجمهوري والدولي. وكذا التعبئة لخدمة تنميتها، بدبلوماسية اقتصادية.

كما أضفنا عليها روحا جديدة، عمادها التفاعل بين سياساتنا الوضعية والأجندة الدولية، وإعادة تركيزها في ستة فضاءات أساسية. وفي صدارتها التزامنا الراسخ ببناء اتحاد مغاربي، مستقر ومندمج ومزدهر

ومساهمة من بلادنا في توفير ظروف تفعيل العمل المغاربي المشترك، كخيار استراتيجي، لتحقيق تطلعات شعوبه الخمسة للتنمية المتكاملة، والاستجابة لمتطلبات الشراكة الجهوية، وعصر التكتلات الدولية، نؤكد إرادتنا الصادقة لتصحيح العلاقات المغربية-الجزائرية.

وذلك وفق منظور مستقبلي بناء، يتجاوز المواقف المتقادمة، والمتناقضة مع الروح الانفتاحية للقرن الحادي والعشرين. ولا سيما تماذي السلطات الجزائرية في الإغلاق الأحادي للحدود البرية.

إن هذا الموقف المؤسف، يتنافى مع الحقوق الأساسية لشعبين جارين شقيقين، في ممارسة حرياتهم الفردية والجماعية، في التنقل والتبادل الإنساني والاقتصادي.

وبنفس الروح المغاربية، سنواصل جهودنا الدؤوبة، وتعاوننا الداعم للمساعي الأمامية البناءة، للوصول إلى حل سياسي، توافقي ونهائي، للخلاف الإقليمي حول مغربية صحرائنا.

ومن هنا، نؤكد تشبثنا بالمبادرة المقدمة للحكم الذاتي، لجديتها ومصداقيتها، المشهود بها دوليا، بركائزها الضامنة لحقوق الإنسان، والهادفة لتحقيق المصالحة، ولم الشمل، بين كافة أبناء صحرائنا المغربية، وبأفقه المغاربي والجمهوري البناء، المتطلع لرفع التحديات التنموية للمنطقة، وضمان التقدم والرفاهية لساكنتها.

وبنفس العزم، سنواصل جهودنا لتعزيز أواصر الأخوة العربية والإسلامية، سواء بإعطائها مضمونا اقتصاديا وتنمويا فعليا، أو من خلال نصرتنا الدائمة، للقضايا العادلة لأمتنا.



وفي كليتهما، عملنا كرئيس للجنة القدس على صيانة هويتها، ووضعيتها كعاصمة للدولة الفلسفينية المستقلة، كاملة السيادة؛ مؤكدين انخراطنا، في إجماع المجتمع الدولي، على رؤية الدولتين، ومرحبين بالتزام الإدارة الأمريكية بالحل العادل، بما يقتضيه من مستلزمات وتوافقات.

ويتمثل الفضاء الثالث، في تجسيد تضامن وتعاون المملكة مع الدول الإفريقية الشقيقة، وفي مقدمتها بلدان الساحل المجاورة. بالمثابرة على إقامة شراكات حقيقية معها، قائمة على المصالح المشتركة، وتحقيق التنمية المستدامة. وأضعين تجاربنا وخبرتنا في خدمتها، كنموذج للتعاون جنوب- جنوب، بمشاريع تنمية بشرية وهيكلية.

وفي سياق حرصنا على التفعيل الأمثل للوضع المتقدم والمتميز، لشراكتنا مع الاتحاد الأوروبي، نذعو لتضافر جهود كافة الفعاليات الوصنية، للتأهيل لكسب تحدياته، وحسن استثمار الفرص التي يتيحها في جميع المجالات.

وبموازاة ذلك، ينبغي مواصلة الإسهام الجاد، في كسب الرهانات الجوهية الجديدة، ومن بينها تفعيل المبادرة الواعدة، للاتحاد من أجل المتوسط.

وفي نفس السياق، يتعين المضي قدما في تنويع شراكتنا، وتصوير علاقاتنا المتميزة، مع مختلف جهات العالم.

وإستكمالاً لمنظورنا الشامل للعمل الدبلوماسي، يتعين تعزيز انخراطنا الفعال في الأجندة متعددة الأكراف، وفي حل القضايا العالمية الشمولية.

شعبي العزيز

إننا نجدد، في هذه المناسبة التاريخية، عهدنا الوثيق على مواصلة قيادتك، أوفياء للبيعة المتبادلة.

وبنفس الصموم وصدق العزيمة ووضوح الرؤية، نوكد الالتزام الراسخ بمضاعفة الجهود، لياخذ مسارنا التنموي، وتيرته القصوى. سلاحنا في ذلك، الالتحام الراسخ بين العرش والشعب، وتعبئة كل الطاقات لرفع التحديات، بالمثابرة في العمل، والثقة في المستقبل.

أوفياء في ذلك للروح الصاهرة لكل من جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين، محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما.



وبكامل التقدير، ننوه بالقوات المسلحة الملكية، والإدارة الترابية، وبكافة القوات العمومية، من درك ملكي، وأمن وطني، وقوات مساعدة، ووقاية مدنية، في صيانة حوزة الوطن وأمنه واستقراره.

وبدعاء صادق من قلب خديمك الأول، المفعم بمحبتك، أسأل الله تعالى أن يخفف كل المغاربة، حيثما كانوا، في أنفسهم وذويهم، وأن يوالي نعمه على هذا البلد الأمين .

كما أضرع إليه جلت قدرته، أن يكمل الجهود الخيرة، لكل مغربي ومغربية، داخل الوطن وخارجه، بالنجاح والتوفيق، فيما يسعد أحوالهم، ويبلغهم آمالهم، ويحقق بعملنا الجماعي، لوطننا الغالي، دوام الوحدة والاستقرار، والتقدم والازدهار.

إنه نعم المولى ونعم النصير.

"قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني". صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."